

مرفأ بيروت: الإصلاح الضروري لنظام الحوكمة

كجزء من مشروع إعادة إعمار مرفأ بيروت (مرفأ بيروت)، تعتزم الحكومة اللبنانية النظر في إعادة هيكلة نظام حوكمة المرفأ والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية. في الوقت الحالي، يخضع المرفأ لإدارة اللجنة المؤقتة «إدارة وتشغيل مرفأ بيروت (GEPB)»، إنما لم يتم تحديد وضعها بشكل واضح.

في الوقت الحالي، تدير شركة GEPB العمليات في مرفأ بيروت. وكونها صاحبة امتياز في المرفأ، تتمتع باستقلالية نسبية تجاه السلطات اللبنانية، وتعتبر مسؤولة بشكل خاص عن الاستثمارات المرفئية الضخمة، بحيث توكل إدارة عمليات التشغيل، لا سيما تلك المتعلقة بمحطة الحاويات، إلى مشغلين خاصين.

إزاء هذا الوضع، وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بالأحداث الأخيرة، يجري حالياً النظر في إصلاح شامل لهيكل إدارة مرفأ بيروت، بحيث تصبح إدارته متماشية مع المعايير الدولية، على غرار الموانئ الرئيسية الأخرى حول العالم.

لهذا السبب، وكجزء من دعمها للحكومة اللبنانية في تفكيرها بشأن أساليب تطور نظام حوكمة المرفأ، تعتزم المساعدة التقنية الفرنسية توفير عناصر تقدّم عرضاً إيضاحياً حول موانئ دولية رئيسية. وعلى هذا الأساس، تم اختيار الموانئ التي شملتها الدراسة استناداً إلى معايير مختلفة (راجع المربع في الصفحة الخلفية).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الموانئ تتوافق بشكل أو بآخر مع نموذج المرفأ المالك أو Landlord Port الذي يلي وصفه بشكل أكثر تحديداً، وهو النموذج السائد حالياً في الموانئ الدولية الرئيسية.

السياق

كجزء من المساعدة الفرنسية استجابة لانفجار ٤ آب ٢٠٢٠ في مرفأ بيروت في لبنان، حشدت فرنسا جهودها بسرعة كبيرة وجمعت فريقاً من الخبراء يعملون على تحديد احتياجات إعادة إعمار المرفأ واقتراح حلول لتحسين تشغيله: من حوكمة وجمارك ورقمنة وأمن وتنمية وما إلى ذلك. وتتولى الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية Expertise France التنسيق الفعال لهذه المهمة.



(صورة)

(صورة)



Nico Vertongen & Pierre Sultan

وضعت وكالة Expertise France نهجاً تصاعدياً في أقرب مكان ممكن من الميدان للمساعدة في إصلاح

نظام حوكمة المرفأ.

يعمل نيكو فيرتونجن لصالح وكالة Expertise France على مشروع WECAPS المتعلق بحوكمة وأمن الموانئ في غرب ووسط إفريقيا. أما ييار سلطان، محامي عضو في نقابة المحامين في باريس، فهو خبير في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والإصلاح المؤسسي. وقد تم حشدهما من قبل Expertise France لدعم مرفأ بيروت في التزامه بإصلاح هيكل حوكمته بشكل جذري، بحيث يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال. لذلك، فقد اعتمدا على نهج تصاعدي يشمل المرفأ بأكمله.

ما هي المساعدة التي قدّمها فرنسا في مجال حوكمة مرفأ بيروت؟

وضعت وكالة Expertise France نهجاً تصاعدياً في أقرب مكان ممكن من الميدان. لقد قمنا بزيادة عدد الاجتماعات من أجل تطوير حوار مع الهيئات الإدارية لشركة GePB وعلى نطاقٍ أوسع، مع جميع الجهات الفاعلة العامة والخاصة، من أجل فهم الوضع وتوقعات تلك الجهات في مجال الحوكمة.

ستتيح هذه الاجتماعات مع عناصر المرفأ بأكمله إمكانية اقتراح عناصر مادية وملموسة من أجل المساعدة في صنع القرار لاختيار شكل جديد لنظام حوكمة المرفأ.

ماذا سيسمح هذا الإصلاح لنظام الحوكمة؟

سيسمح دعم فرنسا بإدخال إصلاح جذري لهيكل حوكمة مرفأ بيروت من أجل الارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية في مجال الحوكمة.

يهدف هذا النهج إلى جعل الدعم الذي تقدمه وكالة Expertise France جزءاً من الواقع المحلي. لم نسعى إلى تكرار النماذج الموجودة، بل انطلقنا من الحاجة إلى وضع حل مع السلطات المحلية. وبالتالي، اقترحت Expertise France إنشاء معيار مرجعي للنظر إلى الموانئ الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن أن تترى النقاش وتعطي الحجج لصانعي القرار.

إن مرفأ بيروت هو الثروة الرئيسية للبلاد، وبالتالي فإن مثل هذا الإصلاح ضروري بالنظر إلى البيئة شديدة التنافسية في المنطقة الفرعية.

مقارنة بين ٥ موانئ رئيسية على أساس ٤ معايير

٤ معايير مقارنة



٥ موانئ خضعت للدراسة



- ▶ معايير نماذج الحوكمة لضمان عدم تجانس النماذج: مرفأ عام/مرفأ خاص؛ مرفأ مالك/مرفأ خدمات
- ▶ المعيار الوظيفي: نشاط رئيسي يمكن مقارنته مع نشاط مرفأ بيروت
- ▶ المعيار الجغرافي: المرفأ الواقعة بشكل رئيسي في حوض البحر الأبيض المتوسط
- ▶ معيار المنافسة: المرفأ التي تتنافس مباشرة مع مرفأ بيروت

- ▶ ميناء مرسيليا البحري الكبير (فرنسا)
- ▶ ميناء طنجة المتوسط (المغرب)
- ▶ فريبورت مالطا
- ▶ ميناء مرسين الدولي (تركيا)
- ▶ ميناء بيرايوس (اليونان)

نبذة عن EXPERTISE FRANCE

Expertise France هي وكالة عامة وجهة فاعلة مشتركة بين الوزارات في مجال التعاون الفني الدولي، وستنضم قريباً إلى مجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية (مجموعة Expertise France، AFD هي ثاني أكبر وكالة في أوروبا تتولى تصميم وتنفيذ المشاريع التي تعزز السياسات العامة بشكل مستدام في البلدان النامية والناشئة، من حوكمة وأمن وبيئة وصحة وتعليم... تعمل الوكالة في المجالات الرئيسية للتنمية وتساهم إلى جانب شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتحقيق عالم مشترك.